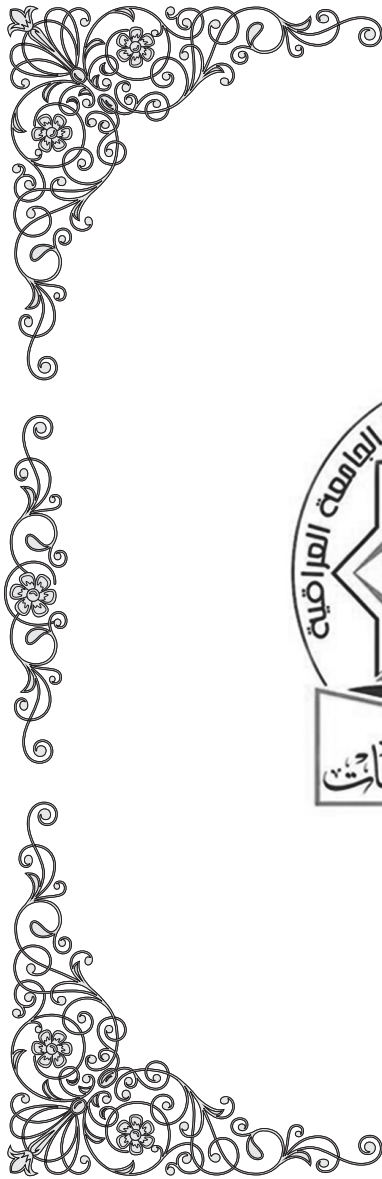




**تقديم سنن الإمام ابن ماجه
وجعله سادس الكتب الستة**

مصطفى محمود علي
الجامعة الوطنية الماليزية/ طالب ماجستير/
قسم فقه الكتاب والسنة

د. فضلان محمد عثمان - ماليزي
الجامعة الوطنية الماليزية



ملخص البحث

يعتبر الإمام ابن ماجه من أئمة المحدثين وفحولهم، صاحب السنن التي كُمل بها الكتب الستة: السنن الأربعة بعد الصحيحين، التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، وكذلك الشيخ الحافظ المزي اعتنى برجالها وأطرافها، وتدور مشكلة البحث حول جعل أي الكتب مكملاً للكتب الستة اهو كتاب سنن الإمام ابن ماجه ام موطأ الإمام مالك، ام سنن الدارمي؛ وهذا مما احتدم فيه الخلاف بين الائمة الاعلام فمنهم من جعل ابن ماجه وذهب اخرون الى انه موطأ مالك وذهب اخرون الى انه سنن الدارمي ولكل منهم مرجحاته في ذلك. ويهدف البحث الى معرفة الخصائص والمميزات التي قدمت الإمام ابن ماجه على بقية السنن، ومعرفة منزلة الإمام ابن ماجه بين المحدثين. وتوصلت في هذا البحث إلى إن الإمام ابن ماجه هو أولى بالتقديم من موطأ الإمام مالك وسنن الدارمي، وجعله من الكتب الستة.

Abstract

Is Imam Ibn maajah of modern imams and then dispose of them, the owner of the sunnahs of Kemal out six books: the four Sunan, correct, after taking care of her limbs preserver Ibn Assaker, and Shaykh Hafiz further take care of her men and her limbs, spin problem about making any books to complement the six books Is it the book sunnahs of Imam Ibn maajah Om Malik's muwatta, or Sunan recaps, which raged in disagreement between the imams information, whom make Ibn majah and others went to that one owner and others went to that Sunan recaps and each of them his casting vote. Research aims to know the characteristics and qualities that made the Imam Ibn majah on the rest of Sunan, knowing his house front Ibn maajah between modernist. In this research concluded that the Imam Ibn maajah it first with the introduction of the muwatta and Sunan recaps, and made of six books.



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: ١-٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٧٠).

أما بعد:

نحن أمام بحث دقيق اختلف فيه اختلافاً كبيراً، هذا الخلاف منصب على تقديم موطأ مالك أو سنن ابن ماجه أو سنن الدارمي، في تقديم أحدهما سادساً للخمسة، ولكل من قدم هذا أو هذا أو هذا على البقية أسباب رأى أنها مرجحة لما ذهب إليه من تقديم، غير أنني وضعت منهاجاً للترجيح لم يذكره أحد من العلماء إلا تلميحاً، فأقول في منهجي في الترجيح أنه مبني على اعتبارات متعددة، فاعتبار كثرة حديث أي من الكتب الثلاثة المذكورة أعلاه، نخرج بترجيح عددي قد يدفعنا لجعل الكتاب الأكثر عدداً أن نجعله

سادس الخمسة، وهو عندي ابن ماجه.

فإذا بدلنا الاعتبار من العدد الكلي للأحاديث إلى اعتبار كثرة الضعيف، مما يجعلنا نؤخر الكتاب عن غيره بهذا الاعتبار أي بمقدار كثرة الضعيف، فقد أخرجنا الدارمي عن ابن ماجه بهذا الاعتبار، أما تأخيرنا للموطأ فيحتاج إلى جهد مستقل في التحقيق ليس من شأننا ان نحسمه فقد حسمه غيرنا.

أما إذا أخذنا باعتبار شيء آخر، كعدد ما زاد عن الخمسة مما لم يذكر فيها، وهذا يجعلنا في ميزان الترجيح أقرب إلى ترجيح الكتاب الذي أضاف إلى الخمسة ما لم يذكر فيها، فنخلص ان زيادات ابن ماجه فاقت على زيادات الكتابين.

وبالرجوع إلى العمل الدقيق الذي قام به الشيخ شعيب في دراسة أحاديث سنن ابن ماجه وجدنا ان ترجيحنا لابن ماجه قائم على الأسس العلمية المعتمدة عند الترجيح.

وخلاصة ما قام الشيخ شعيب هو أن الإمام ابن ماجه «انفرد من بين أصحاب الكتب الخمسة بـ (١٢١٣) حديثاً بالمرکز، منها (٩٨) حديثاً مما صح إسناده، ومنها (١١٣) أحاديث صحيحة بالمتابعات، ومنها (٢١٩) حديثاً تصح بالشواهد، ومنها (٥٨) حديثاً أسانيداً حسنة، ومنها (٤٢) حديثاً هي حسنة بالمتابعات، ومنها (٦٥) حديثاً هي حسنة بالشواهد، ومنها (٦) أحاديث محتمة للتحسين، ومنها (٧) أحاديث أوردها مرفوعةً وصححناها موقوفة، ومنها (٤) مراسيل، ومنها (٣٨٤) حديثاً كلها ضعاف،

في ذلك وهذا ما سنتناوله في بحثنا هذا نسأل الله لنا
السداد في القول والعمل.

أهداف البحث

تكمين أهمية البحث بها يلي:

- 1- معرفة الخصائص والمميزات التي قدمت
الإمام ابن ماجه على بقية السنن.
- 2- معرفة منزلة الإمام ابن ماجه بين المحدثين.

أسئلة البحث

- 1- هل يوجد خصائص ومميزات قدمت الإمام
ابن ماجه على بقية السنن؟
- 2- هل يوجد منزله للإمام ابن ماجه بين
المحدثين؟

منهجي في البحث

- وقد اشتمل هذا البحث على المباحث الآتية:
- المقدمة: وقد ذكرت فيها مشكلة البحث وأهدافه
وأسئلته والمنهج في كتابة البحث.
- المبحث الأول: نسبه ومولده.
- المبحث الثاني: الخلاف في جعل سنن ابن ماجه من
الكتب الستة
- المبحث الثالث: ثناء أهل العلم في سنن الإمام ابن
ماجه
- المبحث الرابع: الخاتمة

الدراسات السابقة

اطلعت على المؤلفات التي كتبت في هذا الموضوع،
فوجدت:

- 1- كتاب للسيوطي «البحر الذي زخر في شرح

ومنها (١٨٤) حديثاً وهي ضعيفة جداً، ومنها حديث
واحد شاذ باللفظ الذي ساقه المصنف، ومنها (٢١)
حديثاً منكرًا وموضوعًا، ومنها (١١) حديثاً لم نجزم
بالحكم عليها، ويظهر من هذا الإحصاء أن مجموع
الأحاديث الصحيحة والحسنة، لذاتها ولغيرها، التي
انفرد بها ابن ماجه عن الكتب الخمسة بلغت (٦٠٠)
حديث، وهي تُساوي نصف ما انفرد به تقريباً، وهذه
النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للأسانيد
دراسةً دقيقة، تُردُّ قول مَنْ يقول: إنَّ كل ما انفرد به
ابن ماجه عن الكتب الخمسة، فهو ضعيف» (١).

وربما نجد اعتباراً آخرًا للتقديم وهو نسبة الضعيف
إلى العدد الكلي، فكلما زادت النسبة إلى العدد الكلي في
كل كتاب من الثلاثة آخرناه عن الترجيح.
والآن إذا بدأنا بالبحث بعد هذه المقدمة سنقول
منهاجنا في الترجيح يعتمد الاعتبارات التي ذكرناها،
والله ولي التوفيق.

مشكلة البحث

وان مشكلة البحث تكمن في جعل أي الكتب
مكتملاً للكتب الستة اهو كتاب سنن الإمام ابن ماجه
ام موطأ الإمام مالك، ام سنن الدارمي؛ وهذا مما
احتدم فيه الخلاف بين الأئمة الاعلام فمنهم من جعل
ابن ماجه وذهب اخرون الى انه موطأ مالك وذهب
اخرين الى انه سنن الدارمي ولكل منهم مرجحاته

(١) القزويني، ابن ماجه أبو عبد الله محمد، سنن ابن ماجه،
ج١، ص٢٧.

تقديم سنن الإمام ابن ماجه وجعله سادس الكتب الستة ألفية الأثر»، وذكر في باب من أبواب الكتاب اختلاف العلماء في سادس الخمسة، وبين آراء العلماء في ذلك.

٢- كتاب «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث»، لأبي شُهبة، وذكر فيه أنه ينبغي أن يعلم أن من العلماء من جعل أصول كتب الحديث والسنن خمسة، ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجه إليها.

المبحث الأول: نسبه

هو الحافظ الكبير الحجة المفسر، أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، الربيعي مولا هم، القزويني، مصنف «السنن» و«التاريخ» و«التفسير»، وحافظ قزوين في عصر^(١).

وماجه، وهو لقب والده يزيد كما نقله عبد الكريم الرافعي في «أخبار قزوين» بخط أبي الحسن القطان راوي «السنن» عن ابن ماجه^(٢).

والربيعي: بفتح الراء والباء الموحدة، وبعدها عين مهملة، وهي نسبة إلى ربيعة^(٣). قال القاضي أبو يعلى الخليلي: ولأوه لربيعه^(٤).

والقزويني: بفتح القاف وسكون الزاي وكسر الواو وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون، نسبة إلى قزوين^(٥)، وكانت تُسمى بالفارسية: كَشْوِين،

ومعناها: الحد المنظور إليه، أي: المحفوظ، فُعربت هذه اللفظة، فقيل: قزوين^(٦)، ولم يزل لأهل فارس مقاتلة من الأساورة يُرابطون فيه، فيدعون الدليم إذا لم يكن بينهم هدنة، ويحفظون بلدَهُم من مُتَلصصِهِم وغيرِهِم إذا جرى بينهم صلح^(٧).

وقد افتتحها البراء بن عازب رضي الله عنه في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه صلحًا، وولاه عثمان على الرِّيِّ سنة (٢٤) للهجرة^(٨).

وتقع هذه المدينة اليوم في الشمال الغربي من طهران عاصمة إيران، على بُعد مئة ميل منها، وهي إذ ذاك أحد أهم ثغور المسلمين^(٩)، وفي شمالها يقع البحر المسمى باسمها بحر قزوين.

وقد خرج منها جماعة من العلماء والأئمة الفضلاء في كل فنّ ونوع، منهم أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي الحافظ صاحب كتاب «الإرشاد» المتوفى سنة (٤٤٦ هـ).

ومنهم الإمام الفقيه المحدث عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني شارح كتاب «الوجيز» للغزالي، وصاحب كتاب «التدوين في أخبار قزوين»، المتوفى سنة (٦٢٣ هـ).

مولده

- (٦) الرافعي، التدوين في أخبار قزوين، ج ١، ص ٣٧.
- (٧) البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، ص ٣١٣.
- (٨) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله باقوت، معجم البلدان، ج ٤، ص ٣٤٢.
- (٩) لسترنج، كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ٢٥٣.

- (١) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٢٧٧.
- (٢) الرافعي، عبد الكريم بن محمد، التدوين في أخبار قزوين، ج ٢، ص ٤٩.
- (٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢٧٩.
- (٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٢٧٨.
- (٥) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢٧٩.

تاريخ دمشق، في كتابه «الإشراف على الأطراف»^(٤)، ثم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ في كتابه «الإكمال في أسماء الرجال»، الذي أصبح عمدة لرجال الكتب الستة، وهو الكتاب الذي هذبه المزي -رحمه الله- في كتابه «تهذيب الكمال»، ويعتبر المزي أيضاً ممن جرى على نفس الوتيرة، فتبع هؤلاء في اعتبار سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة، وتابعتها أصحاب كتاب الأطراف والمتأخرون^(٥) وإنما قدم هؤلاء «سنن ابن ماجه» على «موطأ الإمام مالك» مع جلالته لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة، بخلاف الموطأ فإن أحاديثه -إلا القليل منها- موجودة في الكتب الخمسة^(٦).

أما المتقدمون^(٧) من الأئمة قبله، فكانوا يعدون الأصول خمسة فقط، قال الشيخ محمد ابن جعفر الكتاني: «ولم يذكر ابن الصلاح والنووي وفاته، كما لم يذكروا كتابه في الأصول، بل جعلها خمسة فقط تبعا لمتقدمي أهل الأثر وكثير من محققي متأخريهم، ولما رأى بعضهم كتابه كتاباً مفيداً قوي النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده على الموطأ، أدرجه -على ما

وُلد أبو عبد الله ابن ماجه سنة تسع ومئتين^(١)، صرح هو بذلك فيما نقله أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي من خط جعفر بن إدريس القزويني صاحب ابن ماجه عنه^(٢).

المبحث الثالث:

الخلاف في جعل سنن ابن ماجه من الكتب الستة

لا يختلف العلماء في أهمية كتاب الإمام ابن ماجه وعظم منزلته بين دواوين السنة المطهرة، يدل لذلك كلماتهم المسطرة في كتبهم وتتابعهم على خدمة الكتاب والعناية به، رواية ودراية، جيلاً بعد جيل إلى عصرنا هذا، وما تنازعوا إلا في تحديد مرتبته بين دواوين السنة الغراء، وذلك بجعله سادس الكتب الستة ورابع السنن ويمكن أن نجمل أقوالهم في ذلك ونناقشها بعد ذلك لكي نصل إلى الراجح من ذلك:

القول الأول: أنه سادس الكتب الستة

وأول من عدها سادس الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧هـ في كتابه «أطراف الكتب الستة»، وفي رسالته: «شروط الأئمة الستة»^(٣).

كما جمع أطرافه مع «السنن الثلاثة» الحافظ أبو القاسم بن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ، صاحب

(١) الرافعي، التدوين في أخبار قزوين، ج ٢، ص ٥٠.

(٢) المقدسي، محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة، ص ٢٤.

(٣) أبو شُهبة، محمد بن محمد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص ٦٦٦.

(٤) الإثيوبي، محمد بن علي، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، ج ١، ص ٧٠.

(٥) وهم أئمة الحديث بعد سنة ثلاثمائة إلى هذا العصر، ذكره الذهبي في «الميزان»، ٤/١.

(٦) أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص ٦٦٦.

(٧) وهم أئمة الحديث قبل سنة ثلاثمائة إلى هذا العصر، ذكره الذهبي في «الميزان»، ٤/١.

تقديم سنن الإمام ابن ماجه وجعله سادس الكتب الستة

البحوث المحكمة

فيه-في الأصول وجعلها ستة»^(١).

المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب وبحر السقاء، ونحوهم، فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعترية سوى طائفة من المتأخرين^(٢).

قال محمد مطر الزهراني: «سنن ابن ماجه انحطت

رتبته عن الخمسة لتساهله في أحاديث قوم من

المجاهيل والمتهمين، بل وفيهم بعض الكذابين»^(٣)

وَقَالَ الْمِزِّي: وَكَتَابُ ابْنِ مَاجَةَ إِنَّمَا تَدَاوَلَتْهُ شُبُوحٌ لَمْ يَعْتَنُوا بِهِ بِخِلَافِ صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، فَإِنَّ الْخُفَاطَ تَدَاوَلُوهُمَا، وَأَعْتَنُوا بِضَبْطِهَا وَتَصْحِيحِهَا، قَالَ: وَلِذَلِكَ وَقَعَ فِيهِ أَغْلَاطٌ وَتَضْحِيفٌ^(٤).

القول الثاني:

جعل موطاً مالك من الكتب الستة، وهو قول

ذهب اليه طائفة من العلماء مثل: أحمد بن رزين بن

معاوية العبدري السرقسطي «ت ٥٣٥هـ» في كتابه

«التجريد في الجمع بين الصحاح»، فقد جمع بين

الكتب الستة «الصحيحين، والموطأ، وسنن أبي داود،

وسنن الترمذي، وسنن النسائي، لكنه لم يحسن في

ترتيبه وتهذيبه، وترك بعضاً من حديث الستة، وتبعه

وقال ابن حجر: «وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه

عن عدّ «الموطأ» إلى عدّ ابن ماجه، لكون زيادات

«الموطأ» على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة

يسيرة جدّ، بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف

زيادات «الموطأ» فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه

للخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة، والله أعلم»^(٥).

وسنن ابن ماجه فيه زوائد كثيرة عما ورد في الكتب

الخمسة، وقد اختلف العلماء في الحكم عليها، فالحافظ

المزي يرى أنّ كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة

ضعيف^(٦)، قَالَ الْحُسَيْنِيُّ يَعْنِي مِنَ الْأَحَادِيثِ^(٧)،

ولكن الحافظ ابن حجر يقول: إنه انفرد بأحاديث

كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على

الرجال^(٨)، والصواب أن الحكم عليها موقوف على

دراسة رجال الإسناد.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي-عند الكلام

على الطبقة الخامسة من أصحاب الزهري-قوم من

(١) الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض، الرسالة

المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ج ١، ص ١٢،

وينظر: أعلام المحدثين، لأبو شهبة، ص ٢٨٠.

(٢) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن

الصلاح، ج ١، ص ٤٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧.

(٤) السمعوني، طاهر بن صالح، توجيه النظر إلى أصول الأثر،

ج ١، ص ٢٣٠.

(٥) السمعوني، طاهر بن صالح، توجيه النظر إلى أصول الأثر،

ج ١، ص ٢٣٠. ومنهاج المحدثين في القرن الأول الهجري

وحتى عصرنا الحاضر، ص ٣٩١.

(٦) ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل

الترمذي، ج ٢، ص ٦١٥.

(٧) الزهراني، محمد بن مطر، تدوين السنة، ص ١٤٥.

(٨) الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير

العباد، ج ١، ص ٤٢٠.

وقال ابن حجر: «فإن الموطأ لمالك هو مذهبه الذي يدين الله به أتباعه ويقلدونه مع أنه لم يرو فيه إلا الصحيح عنده»^(٦).
القول الثالث:

تقديم «الدارمي» على «سنن ابن ماجه»، وجعله سادس الكتب بدله، وبه صرح الحافظ صلاح الدين العلائي المتوفى سنة ٧٦١هـ، حيث قال: «ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادساً للخمسة من سنن ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسله وموقوفة، فهو مع ذلك أولى منه»^(٧).

وإلى هذا الرأي كان يميل الحافظ ابن حجر، حيث قال: «ليس-كتاب الدارمي-دون «السنن» في الرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من «ابن ماجه»، فإنه أمثل منه بكثير»^(٨).

قال بعضهم كتاب الدارمي أحرى وأليق بجعله سادس الكتب لأن رجاله أقل ضعفاً ووجود الأحاديث المنكرة والشاذة فيه نادر وله أسانيد عالية

أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري الشافعي «٦٠٦ هـ» هذب كتابه، ورتب أبوابه وسماه: «جامع الأصول لأحاديث الرسول» فلم يدخل الإمام ابن ماجه في الكتب الأصول، وإنما أدخل كتاب الموطأ فيها^(١)، ورأى أنه أحق من سنن ابن ماجه بذلك، ولم يوافق أكثر المحدثين على ما ذهب إليه، وقد مال ابن الصلاح وغيره إلى جعل الموطأ في الدرجة التي تلي الصحيحين^(٢)، وقال صديق حسن خان بعد ذكره لصنيع ابن الأثير: «الحق معه»^(٣).

وسار على هذا أيضاً عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني المتوفى سنة ٩٤٤هـ في كتابه «تيسير الوصول إلى جامع الأصول»^(٤).

ومن قال أيضاً بتقديم «موطأ الإمام مالك»، وجعله سادس الكتب الستة، أبو جعفر بن الزبير الغرناطي المتوفى سنة ٧٠٨هـ ما نصه: «أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة و «الموطأ» الذي تقدمها وضعاً، ولم يتأخر عنها رتبة»^(٥).

(١) علي عبد الباسط، منهاج المحدثين، ص ٤٢٧.

(٢) أحمد محرم، الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، ص ٢٧١.

(٣) القنوجي، محمد صديق خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص ١١٨.

(٤) ابن الديبع، تيسير الوصول إلى جامع الأصول، ج ١، المطبعة السلفية، مصر، ص ٢.

(٥) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج ١، ص ١٨٦.

(٦) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، تعجيل المنفعة، ج ١، ص ٢٣٨.

(٧) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٨٦.

(٨) البقاعي، برهان الدين إبراهيم، النكت الوافية بما في شرح الألفية، ج ١، ص ٢٨٢، ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج ١، ص ١٩٠.

تقديم سنن الإمام ابن ماجه وجعله سادس الكتب الستة وثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري^(١).

قال طاهر الجزائري: ولما كان ابن ماجه قد أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، قال بعضهم: ينبغي أن يجعل السادس كتاب الدارمي؛ فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسله وموقوفة؛ فهو مع ذلك أولى منه^(٢).

مناقشة الاقوال وبيان الراجح في ذلك

وبعد التطواف في ثنايا هذه الاقوال واختلاف الائمة الاعلام في ايها يقدم على الاخر كونه سادس الكتب ورابع السنن ولعلي هنا اريد الإشارة الى ما يلي:
١- ان تقديم أحدهما على الاخر وجعله سادس الكتب هي مزية تدل على علو القدر ولذا اختلف في أيها يقدم.

٢- أجد الترجيح لكل من ذهب من الائمة الى تقديم الذي رآه أولى بالتقديم على غيره كان مميزة ما رآه هي الأولى في التقديم على قول المخالف.

٣- ولعلي هنا أستطيع القول ان الراجح من ذلك هو باعتبارات وهي:

* فإنه من قدم، «سنن ابن ماجه»، على موطأ مالك بأنه سادس «الكتب الستة وتعليل ذلك لديهم أن في

الموطأ كثيراً من المراسيل من ناحية، وكثيراً من الآراء

(١) القنوجي، محمد صديق خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص ٢٢٥.

(٢) الجزائري، طاهر بن صالح بن أحمد، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ج ١، ص ٣٧٢.



الفقهية من ناحية ثانية، فهو إلى كتب الفقه أقرب^(٣)، ويعلل الحافظ ابن حجر عدول ابن طاهر ومن تبعه عن عد الموطأ إلى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدا بخلاف ابن ماجه فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة^(٤)، ولكثرة زوائده على الكتب الخمسة^(٥)، وهذا حق يبين من دراستنا لابن ماجه تفصيلاً.

* ومنهم من يجعل مسند الدارمي سادسها لأنه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسله وموقوفة^(٦)، وهذا النقطة لا أراها موقفة لترجيح على ابن ماجه لأن أحاديثه بالأساس هي قليلة فمن الطبيعي ان تكون نسبة الأحاديث المنكرة والشاذة قليلة نسبة الى أحاديثه بالحساب الكلي للأحاديث، فإذا أضفنا ما فيه من الأحاديث المرسله والموقوفة تبين لنا واضحاً أن ابن ماجه أرجح من الدارمي بهذه الأسباب.

* ومن العلماء من يجعل موطأ مالك سادس

(٣) الصالح، صبحي إبراهيم، علوم الحديث ومصطلحه، ص ١٢٢.

(٤) ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٨٧.

(٥) البدر، عبد المحسن بن حمد، كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة، ص ٢٥.

(٦) ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٨٦.

الدَّيْبِيَّةَ ثُمَّ عَقِبَ هَذِهِ الْأَبْوَابَ أَبْوَابَ الْعَقَائِدِ مِنَ الْإِيْبَانِ وَالْقَدْرِ لِأَنَّهَا أَوْلُ الْوَأَجِبَاتِ عَلَى الْمَكْلَفِ ثُمَّ عَقِبَ بِفَضَائِلِ الصَّحَابَةِ لِأَنَّهُمْ مَبْلُغُوا السَّنَنِ إِنِّيْنَا فَمَا لَمْ يَثْبِتْ عَدَالَتَهُمْ لَا يَتِمُّ لَنَا الْعِلْمُ بِالسَّنَنِ وَالْأَحْكَامِ»^(٤).

وقال الذهبي: «كتاب حسن لولا ما كدره

أحاديث واهية ليست بالكثيرة»^(٥).

وقال أيضاً في «اختصار علوم الحديث»: «وهو

كتاب قوي التبويب في الفقه»^(٦).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة المصنف من

«تهذيب التهذيب»: «وكتابها "السُّنَنُ" جامعٌ جيدٌ كثير

الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جداً»^(٧).

وقال صديق حسن خان عند كلامه عن سنن

ابن ماجه: «وفي الواقع؛ الذي فيه من حسن الترتيب

وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار ليس في

أحد من الكتب»^(٨).

الكتب الستة لأنه أعلى درجة من سنن ابن ماجه^(١)،

وُلُغُوا إِسْنَادَهُ»^(٢)، وهذه المسألة تعلي موطأ مالك لو

أخذت ميزاناً لوحدها، أما وقد قدمنا ما كان من

سنن ابن ماجه من ترجيحات نراه بعدد نقاط ترجيحه

يرجح على الموطأ وإن كان له علو إسناد.

ونستطيع القول في الختام: في الختام ان ما قلناه من

أسباب ترجيح ابن ماجه يفوق ترجيح غيره بالأدلة

التي قدمنا... والله أعلم بالصواب.

المبحث الرابع: ثناء أهل العلم لسُنَنِ الْإِمَامِ ابْنِ

ماجه

قال الحافظ ابن كثير في ترجمة ابن ماجه:

«صاحبُ «السُّنَنِ» المشهورة، وهي دالَّةٌ على عمله

وعلمه، وتبحُّره وإطلاعه، واتباعه للسُّنَنِ في الأصول

والفروع، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألفٍ

وخمسةً باب، وعلى أربعة آلاف حديث كلها جيَّادٌ

سوى اليسيرة»^(٣).

وقال السيوطي في شرح سنن ابن ماجه: «وَهَذَا

أحسن بالترتيب حَيْثُ بَدَأَ بِأَبْوَابِ اتِّبَاعِ السُّنَنِ إِشَارَةً

إلى ان التصنيف في جمع السُّنَنِ أمرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ وتبنيها

لِلطَّلَبِ عَلَى أَنْ الْاِخْتِصَارَ بِهَذِهِ السُّنَنِ مِنَ الْوَأَجِبَاتِ

(٤) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح سنن ابن ماجه، ص ٢.

(٥) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ١٥٥.

(٦) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، ص ٢٤١.

(٧) العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٥٣١.

(٨) القنوجي، محمد صديق خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص ٢٢١.

(١) العمري، أكرم ضياء، بحوث في تأريخ السنة المشرفة، ص ٢٥١.

(٢) البدر، عبد المحسن بن حمد، كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة، ص ٢٥.

(٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، ج ١١، ص ٦١.

الخاتمة

أخلص أهم ما توصلت إليه من نتائج فيما يلي:

١- كتابه «السنن» هو سادس الكتب الستة على رأي الجمهور من العلماء المحدثين، وأول من عدها سادس الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي.

٢- تقديم سنن الإمام ابن ماجه على موطأ مالك لكثرة زوائده على الخمسة، وكثرة الأحاديث المرسله في الموطأ، والآراء الفقهية، فهو إلى كتب الفقه أقرب.

٣- تقديم سنن الإمام ابن ماجه على سنن الدارمي، لان عدد الأحاديث التي ذكرها الإمام ابن ماجه في كتابه السنن تفوق الأحاديث في سنن الدارمي، حيث بلغ عدد الأحاديث في سنن الإمام ابن ماجه هو (٤٣٤١)، أما في سنن الدارمي فقد بلغ عدد الأحاديث (٣٤٥٥).

٤- كتاب سنن الإمام ابن ماجه كثير الأبواب وحسن الترتيب وسرد الأحاديث باختصار من غير تكرار.

٥- كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة.

المصادر والمراجع

١- القزويني، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرون، (دار الرسالة العالمية ناشرون، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

٢- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرون، (مؤسسة الرسالة ناشرون، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٣- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر ناشرون، ط١، ١٩٧١م).

٤- الرافعي، عبد الكريم محمد، التدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله العطاردي، (دار الكتب العلمية ناشرون، د.ط، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

٥- البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، (بيروت: دار ومكتبة الهلال ناشرون، د.ط، ١٩٨٨).

٦- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، معجم البلدان، (بيروت: دار صادر ناشرون، ط٢، ١٩٩٥).

٧- لسترنج، كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، (مؤسسة الرسالة ناشرون، د.ط، د.ت).

٨- المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة، (بيروت: دار الكتب العلمية ناشرون، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

٩- الهروي، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح

(الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط ١،
١٤١٧/١٩٩٦م).

١٨- العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب،
(الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية ناشرون، ط ١،
١٣٢٦هـ).

١٩- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر،
اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد شاكر، (بيروت:
دار الكتب العلمية ناشرون، ط ٢، د. ط، د. ت).

٢٠- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر،
البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، (دار إحياء
التراث العربي ناشرون، ط ١، ١٤٠٨/١٩٨٨م).

٢١- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد،
تذكرة الحفاظ، (بيروت: دار الكتب العلمية ناشرون،
ط ١، ١٤١٩/١٩٨٨م).

٢٢- الجزائري، طاهر بن صالح بن أحمد، توجيه
النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة،
(حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية ناشرون، ط ١،
١٤١٦/١٩٩٥م).

٢٣- البقاعي، برهان الدين إبراهيم، النكت
الوفية بها في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين، (مكتبة
الرشيد ناشرون، ط ١، ١٤٢٨/٢٠٠٧م).

٢٤- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب
الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر
محمد، (دار طيبة ناشرون، د. ط، د. ت).

٢٥- ابن الدبيع، عبد الرحمن بن علي، تيسير
الوصول إلى جامع الأصول، (مصر: المطبعة السلفية

شرح مشكاة المصابيح، (بيروت: دار الفكر، ط ١،
١٤٢٢/٢٠٠٢م).

١٠- أبو شُهبة، محمد بن محمد، الوسيط في علوم
ومصطلح الحديث، (دار الفكر العربي، د. ط، د. ت).

١١- القنوجي، محمد صديق خان، الحطة في
ذكر الصحاح الستة، (بيروت: دار الكتب التعليمية
ناشرون، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م).

١٢- الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض،
الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة،
تحقيق: محمد المنتصر بن محمد، (دار البشائر الإسلامية،
ط ١، ١٤٢١/٢٠٠٠م).

١٣- أبو شهبة، الأستاذ الدكتور محمد بن محمد،
أعلام المحدثين، (مصر: مركز كتب الشرق الأوسط،
د. ط، د. ت).

١٤- الإثيوبي، محمد بن علي، ذخيرة العقبي في
شرح المجتبي، (دار المعراج الدواية للنشر، ط ١،
١٤١٦/١٩٩٦م).

١٥- العسقلاني، أحمد بن علي، النكت على كتاب
ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي، (المدينة المنورة:
عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١،
١٤٠٤/١٩٨٤م).

١٦- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن
بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد
الرحيم، (الأردن - الزرقاء: مكتبة المنار، ط ١،
١٤٠٧/١٩٨٧م).

١٧- الزهراني، محمد بن مطر، تدوين السنة،



ناشرون، د.ط، د.ت).

٢٦- أحمد محرم، الضوء اللامع المبين عن مناهج

المحدثين، (ط٥، د.ط، د.ت).

٢٧- علي عبد الباسط، مناهج المحدثين في القرن

الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، (الهيئة المصرية

العامة للكتاب ناشرون، د.ط، د.ت).

٢٨- السمعوني، طاهر بن صالح، توجيه

النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح غدة،

(حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية ناشرون، ط١،

١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

٢٩- الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد

المعاد في هدي خير العباد، (بيروت: مؤسسة الرسالة

ناشرون، ط٢٧، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

٣٠- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح

سنن ابن ماجه، (كراتشي: قديمي كتب خانة ناشرون،

د.ط، د.ت).

